المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس ينـايـر 2015م

تصور مقترح لتطوير سياسة إلزامية التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض دول العالم المتقدم والعالم الثالث- "دراسة تحليلية / مقارنة"

د. وفاء محمد عون
قسم الإدارة التربوية
كلية التربية - جامعة الملك سعود

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى مقارنة لسياسة الزامية التعليم في بعض دول العالم ووضع تصور مقترح لقانون إلزامية التعليم في المملكة العربية السعودية وتم استخدام المنهج المقارن الوثائقي .وتكون مجتمع الدراسة من جميع وثائق وقوانين التعليم في (19) دولة (عشر دول عربية وتسع دول غربية). و توصلت الدراسة إلى:

- أن أقل مدة للإلزام في الدول العربية هي: (6) سنوات وأعلى مدة هي (18) سنة.
- أن أقل مدة للإلزام في دول العالم هي : (8) سنوات وأعلى مدة هي (12) سنة.
- جميع الدول المطبقة للإلزامية تفرض عقوبات على أولياء الأمور الذين يتخلف أبنائهم عن الانتظام بالدراسة وقدم البحث التوصيات التالية:
- تمثل فترة (9) سنوات مدة مناسبة لتطبيق الإلزامية وتتوافق مع التجارب الدولية.
- مراعاة التدريج في تطبيق العقوبات على أولياء الأمور الذين يتخلف أبنائهم عن الانتظام بالدراسة.

الكلمات المفتاحية:

السياسة التعليمية ، العملية التعليمية ، إلزامية التعليم ، تجارب إلزامية التعليم.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس ينـايـر 2015م

المقدمة:

تتكون السياسة التعليمية "Educational Policy"من مجموعة من المواد الدستورية العامة للتعليم، وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته، وتبين أهداف العملية التعليمية وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم أو غير مكتوبة ولا معلنة إلا أنها ملاحظة ذهنياً لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها(الميداني ، 1992 ، 12-14 ، بتصرف).

ولقد سعت المملكة العربية السعودية كدولة إسلامية إلى صياغة سياستها التعليمية بالاعتماد على الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي انبثقت عنه وثيقة سياستها التعليمية، وتميزت هذه الوثيقة بوضوح الاهتمام بالمواد الدينية بجميع مراحل التعليم، كما اهتمت بمبدأ مجانية التعليم، ونظرا لان أحد معايير الحكم على جودة التعليم هي مراجعة سياسته وتطويرها من آن لآخر لمواكبة التغيرات العالمية المتلاحقة.

ومن الملاحظ أيضا أن قانون إلزامية التعليم لا يوجد نص صريح به حيث انه قد يكون ذكر بشكل أو أخر ولكن ليس بشكل صريح متكامل لان للإلزام شروط تلزم أفراد المجتمع وكأي قانون هناك عقوبات يتم تنفيذها على المخالفين وهذا ما تم فعلا علي قوانين إلزامية التعليم علميا سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو العالمي، ومن هذا المنطلق يهتم البحث الحالي بالتركيز على مبدأ هام أُهمل قانونه ولم يلزم تفعيل ألا وهو إلزامية التعليم.

مشكلة البحث :

من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة وتحليل تجارب بعض الدول المتقدمة ودول العالم الثالث وعقد مقارنة لقوانينها التي اعتمدت مبدأ إلزامية التعليم في سياستها التعليمية تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما التصور المقترح لتطوير سياسة إلزامية التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض دول العالم المتقدمة والعالم الثالث ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما طبيعة سياسة إلزامية التعليم في بعض دول العالم المتقدمة والعالم الثالث المطبقة لإلزامية التعليم ؟
2. ما أوجه الشبه والاختلاف بين السياسات التعليمية لتلك الدول المطبقة لإلزامية التعليم ؟
3. ما واقع تطبيق سياسة إلزامية التعليم بالمملكة العربية السعودية ؟
4. ما التصور المقترح لتطبيق سياسة إلزامية التعليم بالمملكة العربية السعودية من خلال الاستفادة من تجارب تلك الدول ؟

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس ينـايـر 2015م

أهمية البحث:

1. تأتي أهميه هذا البحث من أنه الأول من نوعه الذي يتصدى لإلزامية التعليم في المملكة العربية السعودية ومتطلباتها القانونية والتعليمية.
2. يسهم البحث الحالي في مساعدة المخططين وصناع القرار على اتخاذ خطوات وإجراءات جديدة من شأنها أن تعمل على تطوير إلزامية التعليم في المجتمع السعودي.
3. تهيئة المجتمع السعودي للمستقبل ليكون أكثر استجابة وأكثر قدرة على مجابهة المستجدات ومقابلة احتياجات العصر الجديدة من خلال الاهتمام بتعليم جميع أبنائه وبناته في ضوء مبدأ إلزامية التعليم ، وتعزيز الاتجاهات الموجبة تجاه تحقيق إلزامية التعليم.
4. تفعيل قانون إلزامية التعليم قد يحقق جودة في مخرجات العملية التعليمية للنهوض بمستقبل التعليم بالمجتمع السعودي ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي :

1 - مقارنة سياسة إلزامية التعليم في بعض دول العالم من خلال بعض المؤشرات والاستفادة من الملائم منها لطبيعة المجتمع السعودي ؟

2 - إلقاء الضوء على سياسة التعليم بالمملكة للتعرف على واقع تطبيق إلزامية التعليم في ظل بعض المؤشرات الجوهرية.

3 - التوصل إلى تصور مقترح لتطوير سياسه إلزامية التعليم والقوانين الملزمة له بالمملكة .

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: تحليل القوانين الملزمة و كما طبقتها بعض دول العالم العربية والعالمية وذلك بتحليل الوثائق والقرارات والنصوص لسياسات التعليم لتلك الدول ومقارنتها.

الحدود المكانية: تجارب بعض دول العالم المتقدمة ودول العالم الثالث ، الغربية والعربية.

الحدود الزمنية: الفترة الزمنية لقوانين الزامية التعليم في الدول محل المقارنة

مصطلحات البحث:

إلزامية التعليم: تعني إلزامية التعليم تمكين جميع الأطفال في سن الدراسة من الحصول على تعليم أساسي منسجم مع احتياجاتهم ذو اثر فعال في حياتهم يحقق لهم النمو السليم والتكوين المتوازن يقيهم شر العثرات ويجنبهم عوامل الفشل ويحد من تسربهم ، ويضمن استمرار الطفل في الدراسة على الأقل حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي المحددة سلفاً (البالومي ، 2004 ، 23)

تطبيق إلزامية التعليم: يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الهامة التي تنص عليها الكثير من السياسات التعليمية في الدول المتقدمة. فسياسة التعليم الناجحة هي التي تتمكن من استيعاب جميع الأفراد الذين هم في سن التعليم الابتدائي أو من فاتهم دخول المدرسة في تلك السن وتعمل على نشر التعليم بمختلف الطرق وتمحو الأمية. لذا يجب أن تعطي السياسة التعليمية التعليم الابتدائي الأسبقية لأن مقياس تقدم المجتمعات يقاس في كثير من الأحوال بمدى قدرة ذلك المجتمع على توفير التعليم الابتدائي لجميع من هم في سن التعليم أو من فاتهم دخول المدرسة في تلك السن. فعلى سبيل المثال ، عممت الدانمرك التعليم الابتدائي في عام 1807م وانجلترا في عام 1870م وفرنسا في عام 1882 م واليابان في عام 1886م (عبد الجواد ، 1992 ، 171).

الإطار النظري للبحث:

مع مطلع السبعينات بدأت حركة التطوير والتغيير في نظم التعليم في كثير من دول العالم ، وتركزت حركة التطوير في مرحلة التعليم الابتدائي منطلقة في ذلك من التوجهات والتوصيات التي تبنتها المؤتمرات الدولية حول التعليم ، ورغم أن حركات التجديد والإصلاح لم تتوقف في كثير من دول العالم وبالذات المتقدمة منها ، إلا أن المطالبة بالتجديد والتطوير بعثت و تجددت في مطلع التسعينات بمؤتمر التعليم للجميع مما ولد توجها نحو الإصلاح في كثير من دول العالم النامي(الزامل ، 2008 ، 2).

إلزامية التعليم في الدول المتقدمة: تنص كثير من الدول المتقدمة في سياستها التعليمية على إلزامية التعليم المتوسط والبعض يمد فترة الإلزام حتى نهاية التعليم الثانوي. ويتعلق بذلك مجانية التعليم حيث تنص الكثير من السياسات التعليمية على مجانية التعليم العام حتى يستفيد منه جميع أفراد المجتمع (حسين ، 2006 ، 101).

إلزامية التعليم في الدول النامية: مع متابعة الأرقام الإحصائية الخاصة بالمواليد والأرقام الخاصة للملتحقين بالدراسة في الدول النامية في المراحل الابتدائية نرصد تباينا ملحوظاً وكذلك المتمعنين في الأرقام الخاصة بالطلاب المنتقلين من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة المتوسطة والثانوية يلحظ أيضاً نقصاً ملحوظاً في أعداد الطلاب والطالبات المنتقلين ، كما أن الكثير من الدراسات العلمية أثبتت أن هنالك تسرباً ملحوظاً في الأعداد. هذا التسرب وهذا الهدر يحتاج إلى أن تدعم إلزامية التعليم بقانون يفرض إلزامية التعليم حتى المرحلة الثانوية على الجميع بقوة النظام والقانون حيث يتعرض للمساءلة القانونية كل من يحجب أبناءه أو بناته عن مواصلة التعليم في المراحل الثلاث كما هو مطبق في بعض الأنظمة التعليمية في الدول الأخرى(الدويك ، 1999م).

حتمية التعليم الأساسي كمرحلة تعليمية إلزامية(سليمان، 1981):

1. ان فلسفة المجتمع ، وكما تترجم في صورة أغراض تربوية وأهداف تعليمية عامة تقضي أن يقوم نوع التعليم المناسب - وخاصة في مراحله الأولى - لتحقيق المواطنة والمساهمة في مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
2. من المسلم به أن هناك بعض المهارات الأساسية والاتجاهات العامة والتي يلزم أن يتعلمها ويسلك اتجاهها جميع الناشئة ، كل حسب إمكانياته الخاصة وهناك أيضا بعض الاتجاهات التي تربط بين مجتمع ما وبين بيئة محلية خاصة ، مما يستلزم تنوعا في كم وكيف التعليم المقدم للناشئة في هذه البيئات الخاصة.
3. إن ما يقدمه أو ما يقابله عالم اليوم من تقدم علمي وثقافي وتكنولوجي ، قد أصبحت أثاره وأبعاده تنعكس في كل بيئة ، وفي كل بيت ، مما يستلزم نوعا آخر من التعليم العام ، غير الذي نقدمه لأبنائنا اليوم ، كي يستطيعوا به التكيف مع هذه التطورات الحديثة ومعايشتها والتأقلم معها : إن هذه التطورات أصبحت مثيرا ودافع للأفراد نحو معرفتها ودراستها وتطبيقها .
4. إن ما تجمع عليه نظريات التعليم والفهم جميعا من أن الممارسة والخبرة المباشرة والتفاعل معها ، خير معين على التعليم والفهم الأمثل والإدراك الصحيح للعلاقات السببية في الظواهر العلمية.
5. تطوير التعليم ضرورة ملحة(حسين ، 1981).

حيث أن الحياة دائمة التغيير والتطور ولذلك فإن جميع مجالات الحياة ينبغي أن تتطور وفق قانون الحياة ووفق الاعتبارات التي تفرضها طبيعة الاتجاهات التربوية المعاصرة و تتضح بالاتي:

أ. طبيعة العصر العلمي وأثره على المجتمع ،

ب. التقدم العلمي الهائل وما له من اثر على جميع مجالات الحياة.

ج. التقدم التكنولوجي وظهور الآلات والأجهزة العلمية الحديثة.

د. الانفجار المعرفي الأمر الذي يدعو إلى تربية الأفراد تربية مثقفة.

الدراسات والبحوث السابقة:

1. **دراسة عبد الحميد علي عثمان (1984): بعنوان" التعليم الأساسي نظام تعليمي أفضل لتطوير التعليم الابتدائي والمتوسط"**، حيث هدفت الدراسة إلى تقديم دعوة إلى دمج المرحلتين الابتدائية ولمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في مرحلة واحدة مع تطوير المناهج والخطط ، وكان من أهم نتائجها أن التعليم في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ،يتجه إلى تلقين الطلاب المعلومات النظرية ويغفل النواحي العملية والفنية ، إلى جانب زيادة نسب الرسوب والتسرب بدرجة كبيرة ويدل على ذلك ارتفاع نسب الدارسين في تعليم الكبار كل عام ،

فضلا عن التأكيد على ضرورة التغيير في التعليم بهاتين المرحلتين باستخدام التعليم الإلزامي في صيغة جديدة باسم "التعليم الأساسي" بحيث تصبح مدة التعليم فيه تسع سنوات.

2. **دراسة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي(1987): بعنوان" التعليم الأساسي في الفكر وتجارب التطبيق - رؤية لدوره المقترح في دول مجلس التعاون"**، هدفت الدراسة الي تقديم تجارب النظم التعليمية في التطبيق والرؤية المستقبلية للتعليم الأساسي: دواعيه وأسسه ومتطلباته ومشكلاته وتطلعاته وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: التأكيد على تبني صيغة للتعليم الأساسي تضمن القدر من التعليم المشترك الملزم لكل مواطن قبل أن يبلغ السن الذي يسمح له فيه بالالتحاق بسوق العمل أو مواصلة الدراسة.
3. **دراسة خديجة حسين هاشم (1990): بعنوان "الاتجاهات المعاصرة نحو التعليم الأساسي وإمكانية الإفادة منها في تطوير التعليم الابتدائي والمتوسط بالمملكة العربية السعودية"** ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الابتدائي والمتوسط بالمملكة العربية السعودية ، واستعراض بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في التعليم الأساسي وكان من أهم نتائجها: أن تتبنى فلسفة توفير مرحلة تعليمية ممتدة تشبع الحاجات الأساسية للأفراد من النواحي النظرية والعملية والسلوكية ، في جميع مراحل التعليم النظامي وغير النظامي.
4. **دراسة نبيل سعد خليل، و عنتر مُحَمَّد أحمد (2002). دراسة تحليلية مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في كل من فرنسا وفلندا والسويد وجمهورية مصر العربية**. هدفت الدراسة إلى : التعرف على أهم مشكلات التعليم الإلزامي في جمهورية مصر العربية وكيفية التغلب في ضوء تجارب وخبرات كل من فرنسا وفلندا والسويد. وقد خرجت الدراسة بتصور مقترح لتطوير التعليم الإلزامي في جمهورية مصر العربية ، وبعض التوصيات من أبرزها: ضرورة تحقيق هدف ربط التعليم الإلزامي بالقطاعات الإنتاجية والتنموية بطريقة علمية ذات عائد اقتصادي ، وذلك بأن تراعي طبيعة البيئة الجغرافية المختلفة بين المحافظات ، وان يطبق نظام التعليم الإلزامي ، بالإضافة إلى تأهيل مديري مدارس التعليم الإلزامي ومنحهم حرية اتخاذ القرارات وتنفيذها وفق مجريات العمل التنفيذي المؤسسي.
5. **دراسة ابتسام البسام وصلاح الدين عبد العاطي(2004): بعنوان "التعليم للجميع في الوطن العربي دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية في ضوء مشروع اليونسكو التعليم للجميع"من داكار 2000م حتى عام 2015م (1420- 1435م)** . هدفت الدراسة تحقيق عدة أهداف من ابزرها رصد واقع ترجمة أفكار داكار إلى برامج عمل قابلة للتطبيق على المستوى الوطني لكل قطر عربي ، وكان من ابرز أهدافها تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد بحلول عام 2015 (1435هـ) ، بحيث يكون تعليماً إلزاميا ، مع التركيز

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس ينـايـر 2015م

على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف مع مراعاة تحقيق عدد من الاعتبارات منها تطبيق وصياغة التشريعات المناسبة التي تخدم الجانب الإلزامي للتعليم الأساسي.

6. دراسة Obanya Pai (2004) **بعنوان تعزيز التعليم الأساسي للنساء والأطفال، دراسة مسحية على البنى والبرامج والأنشطة في إفريقيا.** هدفت الدراسة إلى تناول الجهود المبذولة من أجل تعزيز برامج التعليم الأساسي من خلال دراسة مسحية من اجل التعرف على مدى تطبيق الدول الافريقية للتوصيات الصادرة عن مؤتمر واجادوجو الذي نظمته اليونسكو عام 1993 ، وقد استجابت ثلاث وعشرون دولة لأسئلة الاستبانة وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن هناك العديد من أوجه التقدم التي طرأت على التعليم الأساسي للفتيات والنساء وقد حدثت الكثير من التطورات في هذا المجال في الدول الإفريقية غير أن الدراسة أشارت إلى أن الطريق لا يزال طويلا وصعبا من اجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي / الوثائقي التحليلي والذى يعتمد على الاطلاع على والأنظمة واللوائح والقرارات والاتفاقيات والدراسات والأبحاث والتقارير وتحليل محتواها ، وتحليل التجارب العالمية والعربية ومقارنتها بالواقع في المملكة.

والمنهج المقارن: لمقابلة الأحداث والآراء بعضها ببعض لكشف ما بينها من وجوه شبه أو علاقة ويعتمد البحث الحالي على المقارنة الأفقية لعدة قوانين وسياسات تعليمية متباعدة في المكان ولكنها حالية ونافذة المفعول.

مجتمع / عينة البحث:

تكون مجتمع الدراسة من جميع وثائق وقوانين التعليم الرسمية الحكومية الموثقة والمعمول بها في بعض الدول العربية والعالمية

عينة البحث: تم استقصاء المعلومات من(18) تسعة عشر دولة (عشر دول عربية وتسع دول غربية) (انظر جدول رقم(1) و جدول رقم(2) بنتائج الدراسة).

أساليب المعالجة الاحصائية:

اعتمدت هذه الدراسة على بعض أساليب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص العينة ووصف البيانات حيث تم معالجة المعلومات التي توصل إليها معالجة كمية وذلك من خلال برنامج SPSS .

نتائج البحث:

للإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث:

ما طبيعة التجارب الدولية في تطبيق سياسة إلزامية التعليم لدى بعض دول العالم المتقدمة والعالم الثالث ؟

سيتم استعراض أهم التجارب الدولية في تطبيق إلزامية التعليم على النحو التالي:

أولا إلزامية التعليم في بعض الدول العربية:

- **التجربة المصرية في إلزامية التعليم (وثيقه التعليم المصرية):**

التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ويلتزم أولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية ، إذا لم يتقدم الطفل إلى المدرسة في الموعد المحدد أو لم يواظب على الحضور مدة عشرة أيام ، وجب على ناظر المدرسة إنذار ولى أمره. لنظار مدارس التعليم الأساسي صفة رجال الضبط القضائي . يعاقب بغرامة عشرة جنيهات ولي أمر الطالب.

- **التجربة السورية في إلزامية التعليم:**

التعليم في المدارس الابتدائية والأولية مجاني. التعليم الأولي إلزامي مبدئيا لجميع السوريين من بنين وبنات. وإن الغرامات والعقوبات التي تفرض على أولياء الأطفال الذين يمتنعون عن إرسال أولادهم إلى المدرسة تقر بقانون خاص.

- **التجربة العراقية في إلزامية التعليم:**

أن التعليم إلزامي في المرحلة الابتدائية ويتعداها ليضيف المرحلة المتوسطة وهو حق أساسي تكفله الدولة وكل المواثيق الأخرى ، وإن مخالفة الأسرة لتلك المادة الدستورية والامتناع عن إرسال أبناءهم الى المدارس يرتب عليها حقا عاما للمجتمع

- **التجربة الاردنية في إلزامية التعليم:**

التعليم الأساسي هو مرحلة إلزامية من التعليم. ومجاني في المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وأصبح إلزاميا حتى سن الخامسة عشرة.

- **التجربة القطرية في إلزامية التعليم:**

التعليم في قطر إلزامي ومجاني لجميع الأطفال من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشر أيهما أسبق. (المجلس الأعلى للتعليم ، 2012).

ويعاقب المسؤول على الطفل الذي يمتنع عن إلحاق الطفل دون عذر مقبول بمرحلة التعليم الإلزامي بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد عن عشرة آلاف ريال ، وفي حال تكرار المخالفة تضاعف العقوبة في حديها الأعلى والأدنى (المجلس الأعلى للتعليم ، 2012).

- **التجربة الاماراتية في إلزامية التعليم:**

يكون التعليم إلزاميا من الصف الأول إلى الصف التاسع يعاقب والد الطفل أو ولي أمره إذا خالف بغرامة عشرين درهم ، وفي حالة العودة الى ارتكاب المخالفة يحكم بمضاعفة الغرامة.

- **التجربة الجزائرية في إلزامية التعليم:**

التعليم حقا مضمونا ومجانيا. مدة التعليم الأساسي 9سنوات ، ولا يغادر أي تلميذ مقعد الدراسة إلا بعد بلوغ 16سنة.

- **التجربة الكويتية في إلزامية التعليم:**

النظام التعليمي الكويتي هو إجباري بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة من سن 6-15 ،ومع وفرة الميزانية التي تنفقها الدولة على التعليم ، يتطلب إلحاق رياض الأطفال كمرحلة إلزامية ، لأنها تشكل أساسا لنجاح التلميذ في تعليمه الأساسي.

- **التجربة البحرينية في إلزامية التعليم:**

تؤكد السياسة التعليمية البحرينية على أهمية الزامية التعليم بالاستناد إلى قانون التعليم وهناك عقوبة تقع على المواطن الذي لا يلتزم بتعليم طفله أو عدم انتظامه وتقدر بـ 100 دينار.

- **التجربة المغربية في إلزامية التعليم:**

جعل التعليم إلزامياً ابتداء من السنة السادسة إلى تمام الخامسة عشرة منه. ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن الطفل المخلين بأحكام هذا القانون ، وإقرار غرامة تتراوح ما بين 500 و 2500 درهم.

ثانيا: إلزامية التعليم في الدول الأجنبية:

- **التجربة الأمريكية في إلزامية التعليم:**

سن بداية التعليم الإلزامي يختلف من ولاية لأخرى وهي تبدأ من سن الخامسة إلى الثامنة وتنتهي من سن الرابعة عشر إلى الثامنة عشرة. ويعاقب من يخالف هذا القانون وقد تصل العقوبة لحد الحرمان من الحضانة.

- **التجربة الصينية في إلزامية التعليم:**

حققت الصين التعليم الإلزامي لتسع سنوات من حيث الأساس بحلول عام (2000) بعد أن بذلت جهودها لأكثر من عشر سنوات منذ صدور قانون التعليم الإلزامي.

- **التجربة التركية في إلزامية التعليم:**

التعليم إلزامي في تركيا من عمر (6 الى 14) ويكون التعليم مجاني في المدارس الحكومية ، وهناك عقوبة للذين يهملون إدخال أبناؤهم المدرسة وهي غرامه قدرها 100 ليره تركية ، وفي حال إصرار الأهل على عدم ذهاب الابن للمدرسة ، يسجن لمدة عشرين يوما كحد ادنى كما انه صدر

قانون ينص على إلزامية التعليم للمرحلة ما قبل الابتدائية وسيبدأ أطفال تركيا مرحلة التعليم الإلزامي في السن الخامسة.

- **التجربة الايرانية في إلزامية التعليم:**

المرحلة الابتدائية(دبستان): وهذه المرحلة من خمس سنوات ، وهي مرحلة إلزامية والمرحلة المتوسطة (التوجيهية): وهي تدخل ضمن نظام التعليم الإلزامي الذي يغطي ثمان سنوات من 6 إلى 14 عاما.

- **التجربة الافغانستانية في إلزامية التعليم:**

لم يرد نص صريح يوضح إلزامية التعليم سواء في الوثيقة القديمة او الوثيقة الجديدة ولكن ورد نص التعليم حق للجميع في الوثيقة الجديدة من عام 2010 الى 2014.

- **التجربة اليابانية في إلزامية التعليم:**

لا تحصل الدولة أية رسوم على التعليم في المدارس الرسمية الابتدائية والثانوية الدنيا حيث التعليم إلزامي ومجاني .

- **التجربة الهندية في إلزامية التعليم:**

التعليم الأساسي إلزامي مجاني لكل الأطفال من سن ٦ إلى سن ١٤ عاما.

- **التجربة السويدية في إلزامية التعليم:**

التعليم الإلزامي في السويد تسع سنوات دراسة عامة ، بدءاً من السابعة حتى السادسة عشر من العمر ، إلا أنه يحق للأطفال منذ عام 1991م بدء دراستهم الإلزامية في سن السادسة إذا رغب في ذلك آباؤهم. ويشمل التعليم الإلزامي الأطفال ذوي بعض الإعاقات مثل المعاقين سمعياً ، وبصرياً ، وكلامياً ، وعقلياً .وتبلغ نسبة الأطفال في مرحلة التعليم الإلزامي 98% من مجموع من هم في سن التعليم الإلزامي.

- **تجربة انجلترا في إلزامية التعليم:**

التعليم في انجلترا الزاميا من سن خمس سنوات إلى سن ستة عشر عاما وتقع مسئولية تنفيذ التعليم الإلزامي على الوالدين الذين تقع على عاتقهم مسئولية إلحاق أبنائهم بتعليم إلزامي مناسب لقدراتهم واتجاهاتهم ، إذا كانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة. وسوف يتم رفع السن الإلزامي في عام 2013 إلى العام الذي يبلغون 17 وفي عام 2015 لبلوغهم سن 18(قانون التعليم البريطاني 2008). وإذا كنت تواجه مشكلة في ذهاب طفلك إلى المدرسة ، يمكن للسلطة المحلية والمدرسة أن تقدم لك الدعم بعدة طرق لعل احدها استخدام (عقد الأبوة): عقود الأبوة طواعية ، ولكن إذا كان طفلك متغيب عن المدرسة بانتظام وكنت ترفض العقد فسيستخدم كدليل إذا تقرر مقاضاتك.

جدول رقم (1) يوضح الدول العربية المطبقة لإلزامية التعليم ومدة الإلزام ومراحل الإلزام

م	الدولة	مدة الإلزام بالسنوات	مرحلة الالزام	ملاحظات
1	مصر (ابتدائية ومتوسطة)	9	الابتدائية والمتوسطة	
2	سوريا (ابتدائية فقط)	6	المرحلة الابتدائية	
3	العراق (ابتدائية ومتوسطة)	9	الابتدائية والمتوسطة	
4	الأردن (ابتدائية ومتوسطة)	10	الابتدائية والمتوسطة	
5	قطر (ابتدائية ومتوسطة)	18	الابتدائية والمتوسطة	أيهما اقرب
6	الجزائر (ابتدائية ومتوسطة)	9	الابتدائية والمتوسطة	
7	الكويت (ابتدائية ومتوسطة)	9	الابتدائية والمتوسطة	
8	البحرين (غير محدده بالنص)	غير محدد بالنص	غير محدد بالنص	تطبق الإلزامية
9	المغرب (ابتدائية ومتوسطة)	9	الابتدائية والمتوسطة	
10	الامارات (ابتدائية ومتوسطة)	9	الابتدائية والمتوسطة	

يتضح من الجدول رقم (1) أن أقل مدة للإلزام في الدول العربية هي: (6) سنوات وأعلى مدة هي (18) سنة فضلا عن أن اقل فترة الإلزام هي المرحلة الابتدائية وأطول فترة تشمل المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وعلى الرغم من تفاوت بعض الدول في السنوات الا أن جميع الدول باستثناء دولة واحدة هي سوريا تعتمد المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ويأتي اختلاف السنوات نتيجة أن بعض الدول أعطت فترة سماح أطول للإلزام بمعنى أن النص الصريح يؤكد على المراحل الإلزامية والسن يكون في حالة ايهما اقرب في الاجتياز اما اجتياز المرحلة او بلوغ التلميذ السن المعتمد. وأن قطر هي أعلى الدول العربية من حيث مدة الإلزام (18) سنة يليها الأردن(10) سنوات ثم تتساوى باقي الدول العربية) (مصر ، العراق ، الجزائر ، المغرب ، الإمارات)، وتأتي سوريا اقل الدول تطبيقا للإلزامية من حيث المدة والمرحلة ، وعلى الرغم من تفاوت كل من قطر والأردن عن باقي الدول من حيث مدة الإلزام إلا أنهما تشتركان مع جميع الدول في اعتماد المرحلتين الابتدائية والمتوسطة كمراحل إلزامية.

جدول رقم (2) الدول الغربية المطبقة لإلزامية التعليم:

م	الدولة	مدة الإلزام	مرحلة الإلزام	ملاحظات
1	أمريكا (ابتدائية ومتوسطة)	9	الابتدائية والمتوسطة	يختلف من ولاية لأخرى
2	أمريكا (ابتدائية ومتوسطة)	12		
3	الصين ابتدائية ومتوسطة)	9	الابتدائية والمتوسطة	
4	ايران (ابتدائية ومتوسطة)	8	الابتدائية والمتوسطة	
5	افغانستان (غير محدده بالنص)	غير محدد بالنص	غير محدد بالنص	تطبق الالزامية
6	اليابان (ابتدائية ومتوسطة)	9	الابتدائية والمتوسطة	
7	الهند (ابتدائية ومتوسطة)	8	الابتدائية والمتوسطة	
8	انجلترا (ابتدائية ومتوسطة)	11	الابتدائية والمتوسطة	سيتم رفع سن الإلزام إلى 17 عام 2013 والى 18 عام 2015
10	السويد (ابتدائية ومتوسطة)	9	الابتدائية والمتوسطة	

يتضح من الجدول رقم (2) أن اقل مدة للإلزام في الدول الغربية هي: (9) سنوات وأعلى مدة هي (12) سنة تساوت جميع الدول الغربية في اعتماد المرحلتين الابتدائية والمتوسطة مراحل إلزامية وهناك بعض الدول تعتزم رفع سن الإلزام حيث نص قانونها على تصاعدية رفع السن الإلزامي ومنها الهند وتشير وثيقتها على أن رفع سن الإلزام سيقابله رفع اعتماد مقابل للمراحل الإلزامية ، كذلك لم تشر قوانين بعض الدول ومنها أفغانستان صراحة إلى مدة الإلزام أو المرحلة الإلزامية إلا أن الوثيقة التعليمية بدولة أفغانستان أشارت صراحة أن التعليم حق للجميع ، وتعد أمريكا من الدول التي تختلف فيها مدة الإلزامية ، حيث يختلف سن بداية التعليم الإلزامي من ولاية لأخرى وهي تبدأ من سن الخامسة إلى الثامنة وتنتهي من سن الرابعة عشر إلى الثامنة عشرة. وهناك عدد من الولايات تتطلب إلزامية التعليم حتى سن 18 سنة.

وإن أعلى الدول تطبيقا للإلزامية من حيث المدة هي بعض ولايات امريكا ؛ (12) سنة يليهما انجلترا (11) سنة ثم كل من (الصين ، اليابان ، السويد ، وبعض ولايات أمريكا) (9) سنوات وتأتي كل من الهند وايران في اقل الدول تطبيقا للإلزامية من حيث المدة(8) سنوات ، كما يبين الجدول ان جميع الدول اعتمدت المرحلتين الابتدائية والمتوسطة كمراحل إلزامية.

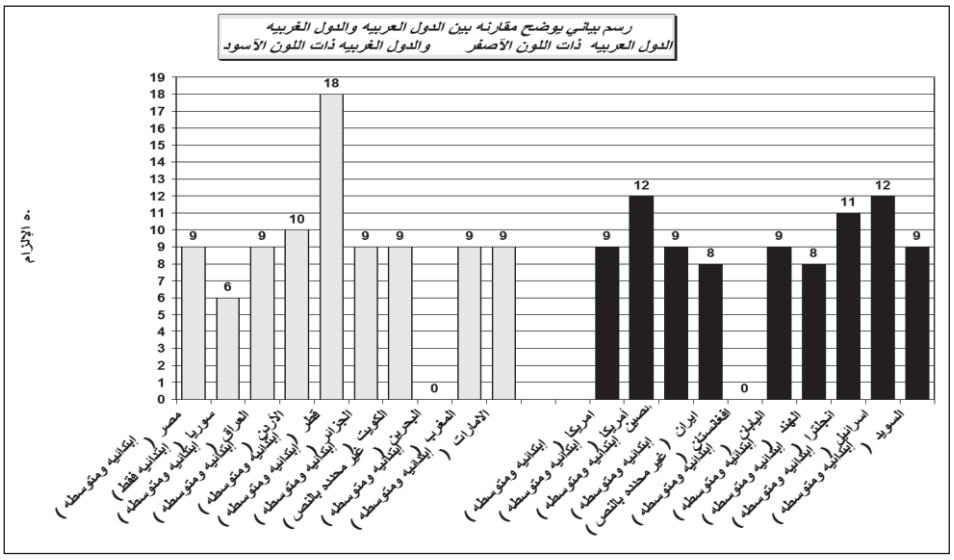

شكل (3) رسم بياني يقارن بين بعض الدول العربية المطبقة للإلزام والدول الغربية.

وفي مقارنة بين الدول العربية والغربية من حيث مدة الإلزامية نجد أن الفارق من حيث المدة لصالح الدول العربية وان أعلى دولة من حيث المدة هي قطر (18) سنة ، يليها من الدول الأجنبية بعض ولايات أمريكا (12) سنة وأن اقل الدول من حيث المدة عربيا هي سوريا (6) سنوات.

للإجابة على السؤال الثاني من أسئلة البحث:

ما أوجه الشبه والاختلاف بين السياسات التعليمية لتلك الدول المطبقة لإلزامية التعليم ؟

بعد تحليل التجارب الدولية والدراسات السابقة بموضوع البحث تشير نتائج التحليل لما يلي:

1. تتصدر إلزامية التعليم معظم السياسات التعليمة الدولية الغربية منها والعربية ويشر إلى ذلك الرسم البياني التالي الذي يوضح المتوسطات الحسابية لتطبيق الإلزامية المتوسطات : الدول العربية (9.778) الدول الغربية(9.667).
2. أكدت معظم التجارب الدولية المطروحة على أهمية الأخذ بمبدأ الإلزامية كحل عملي لمعظم المشكلات التعليمية ويبرز ذلك الجانب ضآلة الفرق بين المتوسطات والمشار اليها في الرسم البياني السابق ويمكن توضيح ضآلة هذا الفرق بالرسم البياني التالي

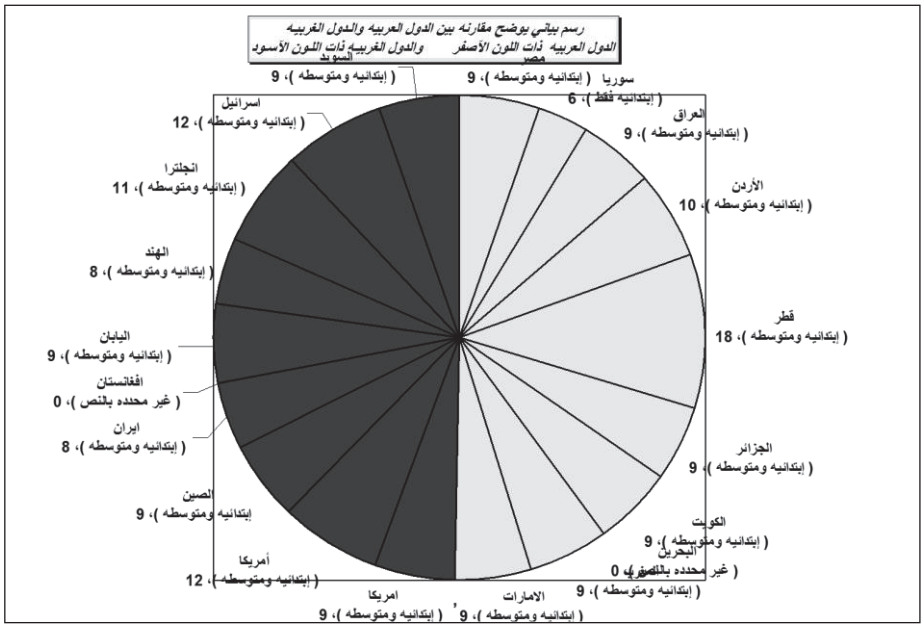

3. تشمل فترة التعليم الإلزامي في الغالبية العظمى من التجارب الدولية المرحلتين الابتدائية والمتوسطة كحد ادني لتطبيق الإلزام. ويبين ذلك الرسم البياني التالي:

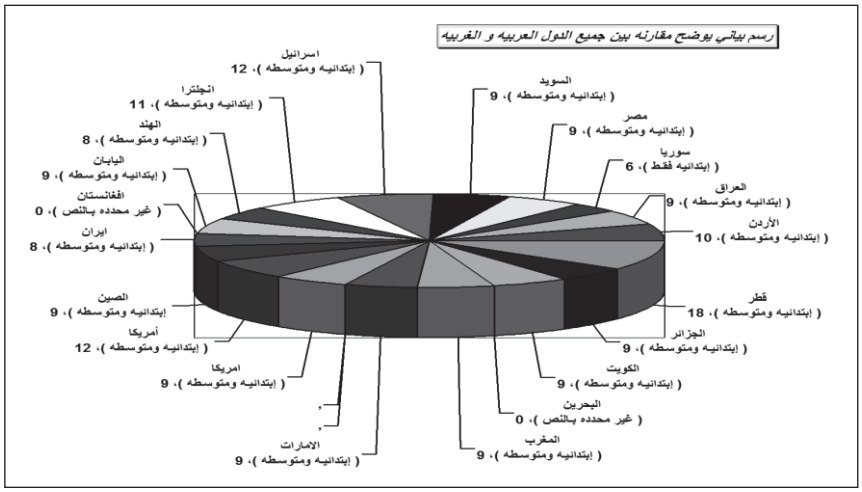

1. المرحلة الثانوية على الرغم من أنها ليست إلزامية بمعظم الدول إلا أنها مرحلة مجانية تعهدتها التجارب الدولية المطروحة.
2. اهتمت بعض التجارب بتحديد فترة الإلزام بالاعتماد على السنوات الدراسية والبعض الآخر اعتمد على المراحل الدراسي(الابتدائية والمتوسطة).
3. بعض التجارب الدولية حددت فترة الدراسة الإلزامية بست سنوات وبعضها بثمان سنوات كما امتدت في لعض الدول لثمانية عشر سنة.
4. بعض الدول اعتبرت مرحلة الحضانة ضمن مراحل التعليم الملزم، بينما الغالبية العظمى لم تقرها كمرحلة إلزامية.
5. تدرس بعض القوانين الدولية مد فترة الإلزام إلى سن ال 17 عام ومنها القانون البريطاني.
6. جميع الدول المطبقة للإلزامية تفرض عقوبات على أولياء الأمور الذين يتخلف أبنائهم عن الانتظام بالدراسة ومعظم هذه العقوبات في صورة غرامات مالية وبعضها يضيف عقوبة السجن.
7. لا تفرق جميع السياسات التعليمية في تطبيق الإلزام بين الذكور والإناث وتنص القوانين الدولية صراحة على أهمية عدم التمييز بين الجنسين في الإلزام التعليمي.
8. على الرغم من وجود صعوبات تتعلق بالتمويل في بعض الدول تواجه تطبيق الإلزامية إلا أنها تحاول التغلب عليها من خلال الاستعانة بجهود المنظمات غير الحكومية والمستثمرين في مجال التعليم.
9. بعض الدول مثل بريطانيا والسويد اضافت فئه ذوي الاحتياجات الخاصة حيث تقع

مسئولية تنفيذ التعليم الإلزامي على الوالدين الذين تقع على عاتقهم مسئولية إلحاق أبنائهم بتعليم إلزامي مناسب لقدراتهم واتجاهاتهم ، إذا كانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة.

للإجابة على السؤال الثالث من أسئلة البحث:

ما واقع تطبيق سياسة إلزامية التعليم بالمملكة العربية السعودية ؟

أشار قرار مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بإلزامية التعليم إلى ما يلي:

قرر مجلس الوزراء أن يكون التعليم العام إلزاميا لمن هم في سن السادسة إلى الخامسة عشرة .

ويوضح زيدان أن تعميم التعليم من حيث الإلزام فيه أو التعليم الإلزامي المتعارف عليه غير مطبق في المملكة بمدلوله ومفهومه ، وذلك لوجود بعض المعوقات التي تحول دون تنفيذه ، ولعل أهمها الظروف السكانية من حيث النشاط السكاني والمساحة التي تشملها المملكة بالإضافة إلى حجم الفئات العمرية المقابلة لسن الإلزام التي تمثل ضخامة قد تزيد بمعدلها عن كثير من الدول العربية ودول العالم النامي ، بالإضافة إلى عدم توافر الإحصائيات الدقيقة عن تقسيم السكان حسب الفئات العمرية ليمكن عن طريقها تقدير حجم خطة تعليم التعليم وإلزامه فالتعليم في المملكة العربية السعودية غير إجباري ولكنه متاح للجميع ، ولا يرد أحد عنه ، وتتولى الحكومة الصرف عليه في جميع مراحله ، كما أنها تعطي مكافآت تشجيعية في بعض أنواعه(زيدان ،1429هـ ، 6- 12بتصرف).

للإجابة على السؤال الرابع من أسئلة البحث:

ما التصور المقترح لتطبيق سياسة إلزامية التعليم بالمملكة العربية السعودية من خلال الاستفادة من تجارب تلك الدول ؟

أولاً : أساليب التغلب على الصعوبات التي تعوق تفعيل مبدأ إلزامية التعليم:

1- تبني فكرة إلزامية التعليم والعمل على نشر عائد الالتزام بإلزامية التعليم بين كافة شرائح المجتمع بالاعتماد على الوسائل المناسبة لكل شريحة وتنوع الوسائل (وسائل إعلام مقروء ومرئي ومسموع....الخ).

2- مراجعة وتحليل جوانب الهدر في فاقد الأعداد الطلابية التي لا تواصل استكمال تعليمها في المراحل العليا بالاعتماد على الاستفادة من البحوث العلمية التي ساهمت في وضع حلول لوقف هذا الهدر.

3-وضع قاعدة بيانات دقيقة عن أعداد التلاميذ الذين يلزمهم التعليم وجمع أكبر قدر من المعلومات باستخدام أدوات مسح دقيقة ومتنوعة كالزيارات الميدانية والاستبيانات وغيرها

4-المتابعة المستمرة للمتسربين من المدارس لمعرفة أسباب التسرب والصفوف التي تسربوا منها والأعمال التي يقومون بها بحيث يمكن تحديد اسم المتسرب وعنوانه وكيفية الاتصال به ، وبولي أمره ، وإضافة هذه المعلومات إلى قاعدة البيانات المشار إليها آنفا.

5- توفير المناهج والمقررات الدراسية والتي تتلاءم وخصائص التلاميذ بالمجتمع وتلبي احتياجاتهم وتفيدهم في حياتهم المستقبلية.

6- تشجيع التلاميذ بتقديم الدعم المالي والمعنوي لهم لضمان استمرارهم في الدراسة والمتابعة.

7-وضع برامج تدريبية للمعلمين العاملون بالمرحلة الأساسية لإكسابهم الكفايات التعليمية الملائمة.

8-وضع غرامات مالية وعقوبات ملزمة تناسب طبيعة المجتمع على أولياء الأمور الذين يتخلف أبنائهم أو بناتهم عن التعليم في المرحلة الأساسية كمرحلة إلزامية.

9-العمل على تعزيز دور الإرشاد النفسي والاجتماعي في المدارس وتوفير الأنشطة اللامنهجية المرغوبة من قبل الطلاب كعوامل جذب لاستمرارهم بالتعليم وتحفيزهم عليه.

10-إعادة النظر في أساليب تقويم الطلاب في المرحلة الأساسية مع وضع حلول عملية تأخذ بعين الاعتبار العوامل التربوية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى الرسوب والتسرب.

ثانياً: أساليب تحقيق التكامل والتنسيق بين جميع الأجهزة العاملة في مجال التعليم والعمل على تطوير الهيكل التنظيمي التعليمي.

1- وضع خطة وطنية شاملة بالاشتراك بين وزارة التربية والتعليم ، وكافة المؤسسات التربوية ذات العلاقة لتطبيق ومتابعة تفعيل إلزامية التعليم.

2-مناقشة السياسة التعليمية في مؤتمر عام لمؤشرات تفعيل الالزامية ، للاستفادة من خبرات الآخرين في هذا المجال.

3- التعاون مع المنظمات العربية والدولية المهتمة بمجالات التعليم والاستفادة من خبراتها ومساهمتها في دعم جهود تفعيل مبدأ إلزامية التعليم.

4- عقد مؤتمر وطني سنوي لتقويم الإنجازات وتطوير الخطط والسياسة التعليمية بما يخدم تحقيق إلزامية التعليم وفقا لمتطلبات القرن الحادي والعشرين وتغيراته المحتملة.

5- العمل على إشراك كافة المؤسسات التعليمية والمؤسسات ذات العلاقة في رسم سياسيات وبرامج التعليم الأساسي من خلال فتح الباب لحوار وطني شامل ، يتم من خلاله استشفاف الرؤية المستقبلية لتعليم أبناء المجتمع السعودي ، ودراسة كيفية تحقق المشاركة الشعبية في تخطيط وتمويل وتنفيذ ودعم برامج المرحلة الأساسية كمرحلة إلزامية.

ثالثاً: توفير الموارد المادية والمالية اللازمة لتفعيل الإلزامية:

1- توفير الميزانيات اللازمة لتفعيل الإلزامية وتأمين الدعم المالي الحكومي المناسب لتطبيق.

2- رفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية والتدريبية لتناسب الزيادة المتوقعة في أعداد الدارسين وفقا لتطبيق مبدأ الإلزامية.

3-الأخذ بتطبيق بأساليب الجودة الشاملة والنوعية وتطبيق المفاهيم الاقتصادية والإدارة الحديثة على مؤسسات التعليم بما في ذلك مؤسسات وإدارات التعليم التابعة لوزارة التربية والتعليم.

4-الإفادة من تقنيات التكنولوجية الحديثة لتحديث النظام التعليمي لجميع مراحل التعليم وخاصة المرحلة الأساسية كمرحلة تأسيسية إلزامية.

5-عقد اجتماعات دورية مع المسؤولين عن الجهاز التعليمي لتطوير أساليب العمل باستمرار بالمؤسسات التعليمية.

توصيات البحث :

- تشكيل لجنة من الخبراء التربويين من وزارة التربية والتعليم ومن الاكاديميين المعنيين لدراسة اقتراح فرض تطوير سياسه تطبيق قانون التعليم الالزامي ورفعه للجهة الرسمية والإشراف على تنفيذه.
- الاستفادة من التجارب الدولية في اعتماد مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط لتطبيق الإلزامية.
- تمثل مدة (9) سنوات مدة مناسبة لتطبيق الإلزامية وتتوافق مع ما أشارت إليه التجارب الدولية.
- من الممكن الاستفادة من بعض التجارب الدولية في مد فترة الإلزام تدريجيا بعد نجاح التجربة التسع سنوات.
- من الأهمية ان تجمع العقوبة المقررة بالقانون المقترح بين الغرامة المالية والعقوبة بالحبس نظراً لان ، قد يتساهل الوالدين في عدم تطبيقهم لقانون الإلزامية وبالتالي من السهل عليهم دفع الغرامة في حين ان المجتمع المحافظ إلى حد ما تعتبر عقوبة السجن من أكثر انواع العقوبات مناسبة إلى حد ما.
- كما يوصي البحث الحالي بأهمية التدريج في تطبيق العقوبات على النحو التالي (توجيه إنذار للوالدين ثم دفع غرامة ثم السجن ثم حرمان الوالدين من السفر خارج البلاد بما ان عليه قضية ومنه من تكمله إجراءاته ومعاملاته الحكومية)
- توعية الأهالي بقانون التعليم الإلزامي بجميع أنحاء المملكة خاصة في المناطق النائية في البلاد من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- تقديم حوافز تشجيعية للتلاميذ المنتظمين على مقاعد الدراسة : وتكريم أولياء الأمور المحافظين على استدامة انتظام أبنائهم.
- تكثيف اللقاءات الدورية بين الهيئات التعليمية وأولياء الأمور لتوعيتهم بأهمية وخطورة التسرب من التعليم على مستقبل أبنائهم ومستقبل المجتمع.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العـدد السادس ينـايـر 2015م

المراجع:

1- أحمد ، إبراهيم (2000). دراسات في التربية المقارنة ونظم التعليم. الإسكندرية. مكتبة المعارف الحديثة.
2- أحمد ، نازلي صالح (2006). حول التعليم العام ونظمه دراسة مقارنة. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.
3- الأحمد ، عبدالرحمن وطه ، حسن جميل (1983) . التعليم في اليابان. الكويت : دار القلم- - بكر ، عبدالجواد (1420م) . نظم التعليم والشخصية القوية في أندونسيا واليابان القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
4- الأمانة العامة لجلس التعاون لدول الخليج العربية(1987): التعليم الأساسي في الفكر وتجارب التطبيق- رؤية لدورة المقترح في دول مجلس التعاون ، الأمانة العامة ، الرياض.
5- البالومي ، عبدالعزيز. (2004) : اتجاهات حديثة في سياسة التعليم ، مكتبة بدر الفاسي ، المغرب.
6- البسام ، ابتسام وعبد العاطي ، صلاح الدين(2004): "التعليم للجميع في الوطن العربي دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية في ضوء مشروع اليونسكو التعليم للجميع"من داكار عام 2000م حتى عام 2015م مكتب التربية العربي لدول الخليج.
7- بوارب ، بيرسي (1965). إدارة المدرسة الثانوية الحديثة. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.
8- حسين ، سلامة (2006): استراتيجيات التعليم ، دار الفكر ، الأردن.
9- حسين ، سلامة عبدالعظيم (2006). الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم.الإسكندرية: دار الوفاء.
10- حسين ، غريب حسين(1981): حتمية تفاعل التعليم الأساسي ، مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق ، الفترة من 21/ 25 ابريل.
11- الدمرداش ، عبد الحميد سرحان(1418ه): "المناهج المعاصرة". الطبعة السادسة مكتبة الفلاح ، الكويت ،
12- ديرثك ، لورانس (1963م): التعليم في الولايات المتحدة ، ترجمة صادق العظم ، مطبعة الإنشاء دمشق.
13- الدويك ، نائل (1999): أسس الإدارة التربوية والمدرسية. دار الفكر. عمان. الأردن .
14- الزامل ، مُحَمَّد عبدالله(2008): تصور مقترح لمواجهة بعض مشكلات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء صيغة التعليم الأساسي(دراسة مستقبلية) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود.
15- الزامية التعليم . قانون منشور في موقع المجلس الأعلى للتعليم في دولة قطر . تم استرجاعه في 1433/5/25 على الرابط http://www.sec.gov.qa/
16- زكي ، أحمد عبدالفتاح (2006م). التجربة اليابانية في التعليم . الإسكندرية: دار الوفاء.
17- -الطوبجي ،حمد وحسين ، عبدالرحمن (1978).التعليم في اليابان. الكويت : الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية.

18- زيدان ، مُحَمَّد مصطفى (1429هـ): التعليم الابتدائي بالمملكة العربية السعودية - دراسة موضوعية كاملة ، دار الشروق للتوزيع والطباعة ، جدة.
19- زهره عبد الله الزهراني(د.ت) دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها ، بحث منشور بالموقع الالكتروني.
20- سعيد ، منار. (2010م). نظام التعليم في المملكة المتحدة. مقال منشور ببوابة مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي. تم استرجاعه في 1433/5/5هـ . على الرابط
21- سليمان ، بديعة مُحَمَّد (1981): مدرسة للمجتمع وأساليب التعليم الأساسي بها ، مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق ، الفترة من 21/ 25 ابريل.
22- سليمان ، عبد العزيز ؛ ونعنعي ، عبد المجيد (د.ت.). تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث. بيروت - لبنان. دار النهضة العربية.
23- السلمان ، مُحَمَّد بن عبد الله ، "التعليم في عهد الملك عبد العزيز". الرياض 1419هـ
24- شفيق ، مُحَمَّد (1998): البحث العلمي ، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية.
25- عبد الجواد ، نور الدين (1992): التعليم الابتدائي ، نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ، ط3 ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، الرياض.
26- عبد الجواد ، نور الدين مُحَمَّد وآخرون(1416هـ): "التعليم الأهلي ومسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية" ،الرياض.
27- عبود ، عبد الغني (1999). التربية المقارنة في نهايات القرن "الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام" ، ط3 ، القاهرة دار الفكر العربي.
28- العتيبي ، مُحَمَّد(2011): رؤية تصورية نحو إلزام التعليم لمرحلة رياض الأطفال في دولة الكويت.
29- عثمان ، عبد الحميد علي (1984): التعليم الأساسي نظام تعليمي أفضل لتطوير التعليم الابتدائي والمتوسط ، ندوة التعليم الابتدائي والمتوسط ، وزارة المعارف الفترة من 4-6 مارس.
30- الغامدي ، حمدان وعبد الجواد ، نور الدين(2002): تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
31- فرج ، عبداللطيف(2008). نظم التربية والتعليم في الوطن العربي. عمان: دار الحامد
32- كابلي ، عبد العزيز(2006): إلزامية التعليم وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة ، منتديات مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ، تم استرجاعه بتاريخ 2006/5/30.
33- المركز الوطني لتطوير التعليم ، تم استرجاعه على الموقع الالكتروني
m- alotaibi.com/site/?p=220
34- مشارقة ، مُحَمَّد زهير ( ) إلزامية التعليم من خلال أحكام الأنظمة والقوانين في سورية.
35- الميداني ، عبد الرحمن(1992م): "السياسة التعليمية" مجلة المعلم ، ع 42 ،بتصرف.

36- نبيل سعد خليل ، عنتر مُحَمَّد أحمد (2002). "دراسة تحليلية مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في كل من فرنسا وفلندا والسويد وجمهورية مصر العربية"، بحث منشور، مجلة التربية المعاصرة ، السنة السادسة ، ع40.

37- وزارة المعارف(1416هـ/1995م): سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، ط4 ، المملكة العربية السعودية.

38-الوادي ، أحمد.(2012).

39- إلزامية التعليم في العراق. ضمان لحقوق الطفل والمجتمع. تم استرجاعه في 2012/2/25 على الرابط

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D192847

40- وزارة التربية والتعليم. التعليم في الأردن. الموسوعة الحرة. تم استرجاعه في 2012/2/25 على الرابط

http://ar.wikipedia.org/wiki/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AA%25D8%25B9%25D9%2584%25D9%258A%25D9%258

41- وزارة الخارجية الإسرائيلية

http://www.altawasul.com(1998). National Policy on Education

42- وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي السويدية

http://www.sweden.gov.se/sb/d/2063

43- ويكيبيديا الموسوعة الحرة(2012): التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية.

44- School attendance and absenteeism: law. Publication site digital government services: the United Kingdom. Retrieved5/5/1433. On the link

45- http://www.direct.gov.uk/en/Parents/Schools learning and develoment/YourChildsWelfareAtSchool/DG_066966

46- The UK Government, the Education Act2011.-

47- This research project was supported by a grant from the Research Center for the Deanship of Scientific Research ,king Saud University